السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الجبار عبود الحلفي

مركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة

المستخلص

لقد عمل البنك المركزي العراقي منذ سنة ٢٠٠٥ ضمن سياسة نقدية استهدفت التضخم المفرط في العراق وخفض معدلاته، إذ عمل البنك بأدوات متوازنة وقد بدأ بسياسة متشددة عارضا (الدولار) للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط. وقد تمكن من تحسين سعر الصرف للدينار العراقي من ١٥٠٠ دينار للدولار سنة ٢٠٠٥ الى ١١١٧ دينار سنة ٢٠١٠. كما ان سياسة التدخل الاخرى تمثلت في التأثير على أسعار الفائدة حيث استخدم البنك سياسة تدخل متشددة لخفض معدل التضخم الذي بلغ نحو ٦٥% في سنة ٢٠٠٦ الى ٣٥% سنة ٢٠٠٨ ثم الى ١٥% سنة ٢٠١٠ . ورفع سعر الفائدة الى ١٦% سنة ٢٠٠٦ في سبيل سحب اكبر كمية من النقد ثم أعاد تقييم سعر الفائدة في السنوات اللاحقة. هذا البحث يتناول الفقرات الاتية:

١. إطار نظري
٢. سمات الاقتصاد العراقي.
٣. السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي.
٤. الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

يعمل البنك المركزي, عندما يتمتع باستقلالية تامة, ضمن فلسفة اقتصادية – نقدية خاصة به. لما يتمتع به البنك من خبراء مهنيين من ذوي الاختصاص الدقيق في الشأن النقدي. إذ يسعى البنك من خلال سياسته النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة .

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٤/٢٤ تاريخ قبول النشر ٢٠١٢/٦/١٨

لكن البنك المركزي لايعمل منفرداً في تحقيق ذلك الهدف. إذ ينبغي أن تكون له مساندة قوية من الوزارات والمؤسسات الأخرى في الدولة المعنية. وبدون ذلك فلن يتمكن البنك من تحقيق أهدافه, إن تدخل البنك المركزي في النشاط الاقتصادي يستهدف ايجاد علاقة مستقرة, ايجابية بين التخطيط النقدي والتخطيط العيني. إذ يتم تأسيس علاقة عضوية تربط بين تخطيط التوسع النقدي من عدمه. وخطط الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية. واذا ما إختلت هذه العلاقة. فان بوادر التضخم سوف تتفاقم .

وقد عمل البنك المركزي العراقي بعد العام ٢٠٠٥ ضمن سياسة نقدية إستهدفت تقليل التضخم المفرط في العراق . ولكن ضمن متغيرات إقتصادية متنافرة في معظم الأحيان .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي العراقي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ في تخفيف معدلات التضخم في العراق ومحاولة تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار .

مشكلة البحث

لقد عانى الأقتصاد العراقي من مشكلة التضخم المفرط منذ سقوط النظام السابق بعدما توقفت القطاعات السلعية عن الإنتاج بصورة كاملة تقريباً وفتحت السوق العراقية أمام الأستيرادات من مختلف الدول . مما حدا بالبنك المركزي للتدخل للحد من هذه الظواهر .

فرضية البحث

ان البنك المركزي العراقي يتمتع بالقدرة على الحد من معدلات التضخم المفرط في العراق بموجب الأدوات التي يمتلكها وتمتعه بالأستقلال .

وهذا البحث يتناول السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهدافه للتضخم. ولذلك تضمن الفقرات الاتية :-

١. إطار نظري .
٢. صفات الأقتصاد العراقي .
٣. السياسة النقدية للبنك المركزي في استهداف التضخم .

٤. الأستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول/ إطار نظري

بناءً على تجارب الكثير من الدول التي مرت بمرحلة انتقال من اقتصاد مخطط مركزياً إلى نظام إقتصاد السوق أو إلى مزيج من اقتصاد السوق والتدخل الحكومي . خاصة دول الاتحاد السوفيتي السابق فأن السياسة النقدية المستهدفة لخفض التضخم لايمكن أن يكتب لها النجاح من دون إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية. ولانعني هنا بالأصلاحات التي تقررها وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين التي أثبتت تعثرها في الكثير من الدول العربية بسبب تأثيراتها الحادة والمباشرة على ذوي الدخل المحدود والفقراء بل نعني اعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي وبناء المؤسسات القانونية للدولة على أسس تتناغم والتغيرات الجديدة للنظام السياسي. من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتطوير الموارد الكامنة بهدف تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الناس في الحاضر والمستقبل وضمان الأستقرار الأقتصادي وترصين القدرة التنافسية للآقتصاد في المجال العالمي[١] .

كما لايمكن عزل آليات التحول التنموي في بلد عن مجريات المستجدات العالمية, في السياسة والاقتصاد والثقافة, والتكنولوجيا بسبب ان المؤثرات الخارجية أصبحت تنعكس بشكل سريع على المتغيرات الاقتصادية المحلية خاصة في الدول ذات الهيكل الأقتصادي الضعيف مثل العراق الذي يعتمد أساساً في تحقيق التنمية بعد التغيير في العام ٢٠٠٣، على مورد أحادي الجانب هو النفط . وهذه طبيعة الأقتصادات الريعية .

لكن مشكلة العراق اليوم في عدم تحقيق البناء الأقتصادي هو ضعف النظام السياسي .وضبابية توجهات الحكومة منذ العام ٢٠٠٣ لغاية هذا اليوم (نهاية ٢٠٠٨) وهذا ناتج بالأساس من عدم إدراك وفهم الحاكم المدني (بول بريمر) عندما تولى مسؤولية إدارة العراق بعد إحتلاله للقيم العراقية وطبيعة المجتمع العراقي وهيكل الأقتصاد العراقي . فأصدر قرارات تشتغل على إقتصادات السوق الذي هو غير موجود أساساً في العراق . فمشروع بريمر الأقتصادي يتمحور حول تقليص الدعم للمؤسسات المملوكة للدولة . وتشجيع القطاع الخاص . وإبعاد الدولة عن الأقتصاد . بمعنى جعل ميكانزم السوق, كما هي الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة تعمل لحل المشكلات التنموية . ودفع العراق نحو فخ العولمة[٢]. وطوال فترة مجلس الحكم دخل الاقتصاد العراقي في طريق مسدود عندما سمحت سلطة الأحتلال بفتح الحدود العراقية بأجمعها لدخول السلع والبضائع الأجنبية . مما

وجه ضربة قوية للقطاعين العام والخاص العراقيين . خاصة في ظل توقف المؤسسات الأنتاجية عن العمل . بسبب أعمال النهب والسلب والتخريب أمام إنظار قوات الأحتلال .

إننا نعتقد أن أية سياسة نقدية, كانت أم مالية لايمكن أن تعمل الا في ظل إفصاح شامل للبيانات المؤسسية . كما أن نهج السياسة المالية يجب أن تعززه الشفافية العالية . وفي ظل غياب قاعدة عامة للبيانات عن متغيرات الاقتصاد الكلي, فأن صانع القرار لن يتمكن من صوغ النهج الذي يستهدف تحقيق الأستقرار الأقتصادي والمطلع على بيانات الاقتصاد الكلي في العراق يجد صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة وواقعية بسبب أن تلك البيانات تحصل عليها وزارة التخطيط من وزارات غير مستقرة في قياداتها الأدارية العليا نتيجة لتغيير الوزراء بفترة قصيرة عاكساً بذلك صراعاً سياسياً محاصصياً . وهو ماينبغي أن تتخلص منه الحكومة العراقية في المستقبل المنظور . إن هذه التوضيحات ضرورية أمام القاريء العادي والاقتصادي – السياسي, المختص لكي يعرف ماذا يجري في المشهد الاقتصادي العراقي . خاصة وإن السياسة النقدية لايمكن أن تعمل وتنجح في ظل متغيرات داخلية متسارعة . ونهج رمادي في الاقتصاد والسياسة, فضلاً عن غياب التعامل بأقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) والمقصود به الاقتصاد الذي يؤدي فيه توليد المعرفة وتوظيفها الدور الأساس في خلق الثروة . حيث يعتمد النمو الأقتصادي على التراكم المعرفي, فكيف للسياسة النقدية أن تعمل في ظل إقتصاد واسع الفجوة الرقمية . ومستقبله الأيديولوجي مجهول الهوية والتوجه والنهج .

المبحث الثاني

صفات الاقتصاد العراقي

من الصعب إدراك مدى نجاح البنك المركزي العراقي في تخفيف معدلات التضخم المفرط في العراق, من دون النظر إلى سمات الأقتصاد العراقي. لأن آليات البنك المركزي لاتعمل في بيئة منعزلة عن تلك السمات أو الخصائص التي قد تكون مؤاتية, أو غير مؤاتية مع سياسة البنك . وقد تشكل عائقاً أمام تنفيذ تلك السياسة, ولذلك ينبغي أن يضع صانع القرار النقدي والمالي على السواء, تلك الخصائص أمام مضمون وأهداف تلك السياسة لتسهيل مهمة التنفيذ للأهداف البنك المركزي. ولعل من أهم خصائص وسمات الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية مايأتي :-

١) إختلال الهيكل الأقتصادي :

يظهر الأختلال واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى سواء من ناحية عوائده النقدية (أكثر من ٩٠% من الدخل) أو من خلال أهميته في الناتج المحلي الأجمالي (نحو ٧٤%) وهو المصدر الأساس . وربما الوحيد حالياً لتمويل برامج التنمية. وتغطية النفقات التشغيلية التي تلتهم نحو ٨٠% من مجموع الموازنة العامة للدولة [٣].

٢) اختلال التجارة الخارجية :

يظهر ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية منتجة إقتصادياً . إذ شكلتْ الصادرات النفطية نحو ٩٥% من مجموع الصادرات لعام ٢٠٠٧ [٤]. فضلاً عن التركز السلعي للصادرات بفعل طبيعة السوق المرتبطة بصادرات النفط (أوربا الغربية, الولايات المتحدة, اليابان) إذ تستوعب هذه الأسواق نسبة (٧٣%-٧٦%) من صادرات النفط العراقية [٥] .

٣) إرتفاع معدل الانكشاف الأقتصادي :

يصل معدل الانكشاف الأقتصادي في الاقتصاد العراقي إلى نحو ٩٦% . وهو نتيجة منطقية لغياب التنويع الأقتصادي بعدما كان ٩٣% في العام ١٩٩٩[٦].

٤) إختلال هيكل الإنتاج:

يلاحظ على الأقتصاد العراقي هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعة التحويلية المتخلفة حالياً إذ تشكل هذه الصناعة نسبة ١٧% بينما في السعودية (١١%) في الجزائر(١٣%) وفي الأمارات (٧%)[٧] في حين اختفت صناعة الملابس والمنسوجات في الوقت الحاضر في العراق .

٥) أزمة حادة في السكن :

اذ تعاني نحو مليوني عائلة من عدم تملك مأوى[٨]. وهو أمر يتناقض مع حال الدول المنتجة المصدرة الرئيسية للنفط .

٦) البطالـة :

تبلـغ نسـبة البطالـة فـي العـراق حاليـاً نحـو ٢٦% مـن القـوى العاملـة . خاصـة بـين الشـباب والخريجين من الكليات والمعاهد, كما ان السوق العراقية مرشحة لدخول أكثر من ١٠ آلاف عاطل عن العمل لسنة ٢٠٠٩ معظمهم من الشباب (١٥-٢٤سنة)[٩] .

٧) ارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام :

إذ تصل نسبتهما مابين (٥٠%-٦٠%)[١٠] مما يحقق خسائر كبيرة في تلك المؤسسات .

٨) تفاقم عمليات الفساد الأداري والمالي:

إذ وضـعت منظمـة الشـفافية العالميـة العـراق فـي المرتبـة الثالثـة فـي الفسـاد فـي تقريرهـا لعـام ٢٠٠٧.

٩) ديون خارجية ضخمة وتعويضات مالية تستنزف عوائد الصادرات النفطيـة وتعوق عمليـة التنمية .

من المؤكد أن أقتصاداً بهذه المواصفات هو إقتصاد رخو (Slack) إذ يفتقر إلى الدعامات الأساسية القوية التي تجعل منه إقتصاداً قادراً على النهوض ومستجيباً لاعادة البناء والأصلاح الاقتصادي, وربما لايتفاعل مع سياسات البنك المركزي بالشكل الذي يهدف اليه البنك .

١٠) إرتفاع معدلات التضخم:

إذ إرتفعت معدلات التضخم في سنوات الحصار الأقتصادي إلى ارقام رباعية بلغت نحو ٢٦٢٧% سنة ٢٠٠٠ قياساً بسنة ١٩٨٣ كسنة أساس. ثم واصلت إرتفاعها بعد الأحتلال فبلغت (٦, ٨٨١٦%) سنة ٢٠٠٤. والى ٤, ١٤٨١٦ سنة ٢٠٠٦ لكنه انخفض إلى ٠, ١٥٩١ سنة ٢٠٠٧ عاكساً بذلك إجراءات البنك المركزي في تحسين سعر صرف الدينار أمام الدولار. وإن لم ينعكس ذلك على رفع القوة الشرائية للرواتب والأجور للموظفين وللعاملين في القطاع الخاص .

المبحث الثالث/ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لاستهداف التضخم

أولاً : مفهوم استهداف التضخم :

إن إستهداف تقليل التضخم هو إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض, وتبدأ العملية عادة بأعلان رسمي من جانب البنك خلال فترة زمنية محددة . مثل تحديد نسبة للتضخم مقدارها (٢%) في السنة خلال العامين التاليين. ثم يكون البنك مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف. شرط ان يتمتع بالحرية في كيفية إستخدام ادواته وأساليبه وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن ستراتيجيته وقراراته. ويساعد هذا الألتزام بالشفافية بالحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية. بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة [١١] .

كما أن خبراء نقديين يضعون هدفاً آخر لأستهداف التضخم هو تحقيق إستقرار في الأجل الطويل بحيث يكون الهدف الأساس للسياسة النقدية [١٢]. لان التضخم يعد المعوق الأكثر خطراً على التنمية المستدامة فهو يؤدي إلى تعقيد حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات وبذلك يعيق عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمساءلة, ويفسح المجال للفساد المالي والأداري .

ثانياً : البنك المركزي العراقي وإستهداف التضخم .

تتمثل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي, ومنذ العام ٢٠٠٥, تقريباً في إستهداف خفض معدل التضخم الذي إرتفع بمعدلات عالية جداً(Hgper Inflation) لأسباب كثيرة في مقدمتها :

أ- عدم مرونة الجهاز الأنتاجي تجاه الطلب, وتهميش القطاعين العام والخاص .

ب-شيوع عملية التضخم المستورد بسبب سياسة الأغراق التي سمحت بها سلطة الأحتلال من الدول المجاورة وغير المجاورة للعراق .

ج- المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على اموال غير مشروعة

(مسروقة من المصارف بسبب أعمال النهب والسرقة في أثناء عمليات الاحتلال)[•].

• - ففي نهاية العام ٢٠٠٤ ألقت الشرطة العراقية, على سبيل المثال, القبض على عصابة لتزوير العملة حاول أفرادها ايداع مبالغ ضخمة في أحد المصارف . كما ألقت الشرطة داخل أحد المصارف على فتى بعمر ١٩ سنة وهو يحاول ايداع مبالغ كبيرة نهاية شهر تشرين الثاني في ٢٠٠٣ . جريدة المدى العراقية في ٢٠٠٣/١٢/٢، بغداد .

وقد انطلقت سياسة البنك في استهدافه للتضخم المفرط من ثلاث عوامل أساسية هي :

١. مدى نجاحه في إدارة سعر الفائدة .
٢. عرض النقد .
٣. إدارة سعر الصرف .

فبالنسبة إلى العامل الأول (المتمثل بسعر الفائدة) فهو شكل من أشكال الوسائل النقدية غير المباشرة التي تساعد البنك المركزي على تحقيق إهدافه المتمثلة في توجيه الأستقرار النقدي. إذ شرع البنك بتنفيذ مايسمى بالتسهيلات القائمة واعتماد السياسة النقدية للبنك. إذ يتلقى ودائع الأستثمار بفائدة (٥%) ولمدة ١٤ يوماً. وودائع أخرى نصف شهرية بفائدة (٦%) لمدة شهر. وفَرت إحتياطيات لدى البنك المركزي بمثابة ودائع بلغت نحو (٢) تريليون دينار. أودعتها المصارف لدى البنك المركزي حتى نهاية ٢٠٠٦ وكانت تلك سياسة نجحت إلى حد ما في إحتواء جزء هام من السيولة [١٣].

أما بالنسبة للسيطرة على عرض النقد, فيمكن ملاحظة ثلاثة عناصر تحدد عرض العملة في العراق. وهي : مركز الحكومة النقدي . ميزان المدفوعات, وعادات الجمهور المصرفية .

لذلك رفع البنك سعر الفائدة إلى ١٦% في العام ٢٠٠٦ . في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور. لكن ذلك أدى إلى أثر سلبي على القطاع الخاص . وكان البنك قد فرض سعر الفائدة منذ العام ٢٠٠٥ بهدف تقليل معدلات التضخم النقدي من خلال سعر الفائدة للبنك المركزي (معدل فائدة السياسة النقدية التي يدفعها للمصارف على ايداعاتها والتي يتقاضاها عن انكشاف أرصدة تلك المصارف) بنسبة ٢٠% الا انه عاد إلى خفضها إلى ١٦% كما أسلفنا . وقد أدى ذلك إلى احجام المستثمرين عن الأفتراض بسبب الفوائد المرتفعة . وفي العام ٢٠٠٨ قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى ١٥% نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار من خلال المزاد العلني لبيع الدولار . وابتداءً من مطلع العام ٢٠٠٩ قرر البنك خفض سعر الفائدة إلى ١٤% بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض من ٢٦% في العام ٢٠٠٧ إلى ١٦% في العام ٢٠٠٨ولانعتقد أن ذلك صحيح . لأن أسعار المواد الغذائية والمحروقات مازالت مرتفعة. خاصة وان بعض مواد البطاقة التموينية التي تعتمد عليها العائلة العراقية قد إختفت او إنخفضت كمياتها (البقوليات, الزيت, الصابون) خاصة وإن الكثير من المواد الغذائية الزراعية مستوردة وليست محلية نتيجة لتدهور القطاع الزراعي الذي تأثر بسياسة (الباب المفتوح) التي انتهجتها

الحكومات المتعاقبة . ولذلك فنحن نعتقد أن البنك المركزي بحاجة إلى دراسات ميدانية مستمرة ودقيقة عن حال السوق العراقية في جميع المحافظات فبالرغم من سعيه لتثبيت الأسعار، الا أن المؤسسات الأخرى في الدولة لاتتناغم سياساتها مع سياسة وتوجه البنك المركزي .

المبحث الرابع/ الأستنتاجات والتوصيات

أولاً : الأستنتاجات :

بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ العام ٢٠٠٥ بسياسة متشددة عارضاً الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط في العراق الذي بلغ معدلات عالية جداً بعد سقوط النظام السابق نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الاخرى والناتج عن سياسة الباب المفتوح التي إتبعتها إدارة قوات الاحتلال. مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للنقود لدى المواطنين. ولدى الحكومة التي لم تتمكن من القدرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية بسبب ضعف الدينار العراقي .

وقد تمكن البنك من تحسين سعر صرف الدينار أمام الدولار من ١٥٠٠ دينار للدولار في العام ٢٠٠٥ إلى نحو ١١٢٠ دينار للدولار في نهاية العام ٢٠٠٨[١٤] كما أن سياسة التدخل الأخرى تمثلت في التأثير على أسعار الفائدة حيث إستخدم البنك سياسة تدخل متشددة لخفض معدل التضخم الذي بلغ نحو ٦٥% في العام ٢٠٠٦ . ثم إنخفض إلى ٣٥%في العام ٢٠٠٨ حسب مصادر البنك المركزي العراقي رغم أن بعض المصادر الدولية لاتؤيد هذا المعدل وتشير إلى نحو ٤٥% [١٥].

وقد كان لتوفر الأحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنك الأثر الأكبر في سياسة التدخل . وهذا الاحتياطي ليس ناجماً عي عمليات إقتصادية حقيقية بقدر ماهي نتيجة لعوائد صادرات النفط . إذ يبدو الميزان التجاري متضخماً بعوائد تلك الصادرات . بحيث أن التدفقات النقدية في ميزان المدفوعات العراقي مقتصرة على الميزان التجاري . ولو حذفت تلك العوائد لبقي الميزان التجاري فارغاً من أية تدفقات أخرى تقريباً .

لكن سياسة التدخل المتشددة التي إتبعها البنك المركزي العراقي قد الحقت ضرراً بالأقتصاد العراقي ممثلاً ذلك بالآتي :

١) ادت إلى الانكماش في الأقتصاد لكونها قد دفعت بالقطاع الخاص بالأمتناع عن الأقتراض بسبب أرتفاع أسعار الفائدة. وبذلك اعاقت القطاع الخاص العراقي من إداء دوره المطلوب في النشاط الأقتصادي. وانسحب ذلك إلى تحجييم النمو الأقتصادي الذي يعد هدفاً أساسياً من أهداف التنمية الوطنية. ومواجهة البطالة فالأرتفاع المفرط في تحديد سعر الفائدة يثبط رجال الاعمال والمستثمرين بشكل خاص من الأقتراض من المصارف, فضلاً عن ذلك فأن المصارف نفسها لاتتورط في قروض طويلة الاجل بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بصورة عامة . كما أن تخلف النظام المصرفي العراقي يعد سبباً آخر لضعف القطاع الخاص .

٢) ان هدف البنك المركزي في خفض معدلات التضخم المرتفعة لم يتحقق بالمستوى المطلوب . نتيجة لسياسة الاغراق التي تعم السوق العراقية, مما أدى إلى تفاقم مستويات التضخم المستورد, يضاف إلى ذلك أن السبب الرئيسي الذي أشعل فتيل التضخم المفرط هو إجراءات الحكومة المستندة إلى توصيات صندوق النقد الدولي المتمثلة بزيادة أسعار بعض السلع الاساسية وفي مقدمتها المشتقات النفطية إذ رفعت سعر لتر البنزين من ٥٠ دينار في العام ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠ دينار حالياً . مما أدى إلى ارتفاع اسعار النقل وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد المنقولة بكل أنواعها ولم يكن إرتفاع معدلات التضخم ناتجاً عن زيادة الطلب المحلي على السلع كما تدعي بعض المصادر الحكومية .

٣) أدت سياسة البنك المركزي المتشددة إلى هجرة الكثير من الصناعيين إلى خارج البلاد مع أرصدتهم الدولارية. نتيجة للركود الأقتصادي في العراق. وبذلك خسر العراق شريحة واسعة من الصناعيين المعروفين. خاصة وإن سياسة (الباب المفتوح) التي مازالت الحكومة تمارسها أضعفت القطاع الخاص نتيجة لأجراءات الحكومة الخاصة بالتخلي عن دعم نشاط القطاع الخاص الوطني وعدم حمايته من المنتجات الأجنبية ويؤكد رئيس اتحاد الصناعات العراقي إلى أن ٩٠% من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة البالغة ٣٦ ألف مشروع قد توقفت عن العمل بعد العام ٢٠٠٣ بسبب سياسة الأنحراف وعدم توفر الطاقة الكهربائية بصورة منتظمة. وتعثر التمويل والأقراض من قبل المصارف . وهجرة الصناعيين إلى خارج العراق [١٦].وبصورة عامة فأن السياسة النقدية للبنك المركزي الهادفة إلى تثبيت الأسعار قد حققت تقدماً ملحوظاً لتحسين سعر صرف الدينار أمام الدولار لكن ذلك لم يخفض التضخم بمستويات معتدلة ترفع من المستوى المعيشي للمواطن .

ونحن نعتقد أن هناك شروط ينبغي توافرها لنجاح سياسة إستهداف التضخم ولعل في مقدمتها :

١. وجود قاعدة عريضة ودقيقة من المعلومات والبيانات بشان متغيرات الأقتصاد الكلي, وإتجاهات المستهلكين, ومستقبل حركة تلك المتغيرات, وهو شرط لايتوافر في الأقتصاد العراقي في الوقت الحاضر بسبب ضعف البناء المؤسسي .
٢. أن تتشارك جميع المؤسسات في عملية الأتزام بأستقرار الاسعار .
٣. ان يكون هناك زمن محدد من قبل البنك المركزي لخفض التضخم كأن تكون المدة سنتين على سبيل المثال لخفض معدل التضخم السنوي من (٤٠%) إلى (٢٠%) في نهاية السنتين المذكورتين .

وهناك فقرة في قانون البنك المركزي اللألماني تجيز إقالة محافظ البنك من قبل البرلمان في حالة عدم تحقيق ذلك الهدف .

٤.ولعل أهم الشروط بهذا الصدد أن يكون هناك إقتصاد يتمتع بقدرة تنافسية معتدلة. بحيث أن جميع القطاعات الاقتصادية تعمل على وفق الأطار العام للنظرية الأقتصادية المتعارف عليها في قضايا العرض والطلب والأدارة الستراتيجية للمؤسسات . ونظرية التكاليف في المنشآت الاجتماعية . وصناعات تصديرية فئقة الجودة . وإستثمارات داخلية وخارجية متبادلة مع دول العالم . وفاعلية التنوع التكنولوجي . كل ذلك وغيره لاوجود له في محيط بيئة الأقتصاد العراقي اليوم مما يثبط من عمل آليات البنك المركزي في إستهداف التضخم بالرغم من سعي خبراء البنك لتحسين مستويات الأسعار . من خلال رفع قيمة الدينار أمام الدولار .

ثانياً : **التوصيات** :

١. من غير الممكن ان ينهض البنك المركزي العراقي بمعالجة التضخم المفرط في الأقتصد العراقي من دون خطة ستراتيجية للدولة تهدف إلى معالجة الأختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي. إذ يبدو البنك وكأنه يعمل في جزيرة منعزلة. إذ لاوجود لمشاريع ستراتيجية على مستوى الأقتصاد الكلي. فضلاً عن غياب سياسة واضحة لدعم القطاع الخاص وهناك إجراءات إنتقال مشوه لأقتصاد السوق. وموازنة ذات هيكل إنفاقي عقيم يبتعد عن الحراك الانتاجي والأستثماري . وتبديد الموارد من خلال فقرات رمادية مثل فقرة المنافع الأجتماعية المفتوحة للرءاسات الثلاث (الجمهورية . والوزرء . ومجلس النواب).

لذلك لابد من وجود عناصر لعمليات البنك المركزي وسياسته النقدية تتمثل بوجود إستراتيجية واضحة للدولة تجاه التنمية المستدامة .

٢. ينبغي التخلي عن السياسة الأنكماشية للبنك والتي الحقت ضرراً بالقطاع الخاص العراقي وعزلته عن إداء دوره في التنمية كشريك قوي للقطاع العام منذ الخمسينات من القرن الماضي . وإن تطوير هذا القطاع لايتحقق لمجرد اعلان الحكومة عن أهمية دوره في الحياة الأقتصادية . وانما يجب أن يقترن ذلك بسياسات إقتصادية ثابتة وواضحة وتشريعات قانونية بعيدة المدى توفر الأجواء المناسبة لأستثمارات القطاع الخاص . ووضع حماية لمنتجاته من منتجات دول الجوار المتدفقة إلى جميع المحافظات العراقية .

٣. التنسيق الدائم بين السياستين النقدية والمالية . أذ عرف عن السياسة النقدية بأنها انكماشية في حين أن وزارة المالية والوزارات الأخرى تنتهج سياسات توسعية مما يثبط من سيسة البنك المركزي ويتعارض مع هدفه في إستهداف خفض التضخم .

اننا نعتقد أن الميزانية العامة يجب أن تتجه نحو المنهج التنموي .

إننا نعتقد أن الميزانية العامة يجب أن تتجه نحو المنهج التنموي المتمثل في زيادة معدلات النمو والتشغيل ومن ثم زيادة الموارد العامة للدولة وترشيد الأنفاق بواسطة الأستخدام الأمثل للموارد .

ولقد وضعنا أمام البنك المركزي العراقي ثلاث ستراتيجيات لمعالجة التضخم في تشرين الأول ٢٠٠٣ . إلا أن عدم وجود قانون للبنك المركزي آنذاك والقيود المفروضة على البنك المركزي من قبل قوات الأحتلال عطلت هذه الستراتيجيات إلى أن بدأ البنك يعمل على وفق قانونه الجديد واختيار ستراتيجية إستهداف التضخم الا انه قد غالى في معدل سعر الفائدة .

٤. هناك مشكلة تتعلق بدقة البيانات المعتمدة في إحتساب الأرقام القياسية وشمولها وتمثيلها لظاهرة التضخم, إذ يؤكد الدكتور باتع خليفة الكبيسي وهو رئيس قسم السياسات الأقتصادية في وزرة التخطيط على عدم دقة تلك البيانات لأسباب كثيرة خاصة إرتفاع كميات الأستيراد المفتوحة وإنتشار ظاهرة البطالة وعدم الأستقرار الأمني [١٧] . لذلك ينبغي أن تتوافر قاعدة بيانات راسخة ومتينة في وزارة التخطيط وفي البنك المركزي تهتم بشكل خاص بقضية التضخم, وتشخص الظاهرة وأسبابها وعوامل استفحالها ومعالجتها على أسس نقدية ومالية واقتصادية وسياسية واقعية . بدلاً من إطلاق أرقام لاتتفق مع واقع الحال في الأسواق المحلية . لأن ذلك يقلل من مصداقية بيانات البنك المركزي وثقة الجمهور العريض به .

٥. بما أن التضخم في العراق قد نتج عن عاملين أساسيين هما تضخم نقدي : يتمثل في سياسة مالية توسعية مع سوء توزيع الدخل . وتضخم حقيقي : نتج عن ضعف مرونة الجهاز الأنتاجي العام والخاص بسبب سياسات إدارة الإحتلال في (الأستيراد المفتوح)لذلك ينبغي أن يكون إستهداف التضخم على المدى القصير والمتوسط على منع معدلات التضخم من الأرتفاع والعمل على خفض التضخم تدريجياً وذلك ضمن خطة مرنة يتولاها البنك المركزي . وكما يأتي :

أ) المعالجة على المدى القصير :

١. ينبغي مراقبة تنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي بشأن الطلب من الوزارات والمؤسسات كافة بعدم الطلب للدولار في السوق الموازية (أو المحلية) لأغراض مشاريعها وطلباتها من مستلزمات الأعمار والتجارة . وتنظيم طلباتها وقصرها على قناة واحدة هي الجهاز المصرفي . وتقديم غير الملتزمين بذلك للقضاء .

٢. معالجة قضية المضاربات في شراء الأراضي والعقارات التي صعَدت من إرتفاع أثمانها بشكل خطير مما رفع معدلات التضخم النقدي [١٨] . إذ ادى ذلك إلى إرتفاع المواد الأنشائية ومواد البناء إلى أضعاف أسعارها . إذ إرتفع سعر طن حديد التسليح من ٦٥٠ ألف دينار في العام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ١,٣٥٠ مليون دينار في الأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) خاصة بعد الخراب والنهب الذي لحق بالمنشآت العامة للحديد والصلب في البصرة . وإهمال تأهيلها لحد الان من قبل وزارة الصناعة . كما ينبغي على وزارة المالية إصدار تعليمات وضوابط في بيع الأراضي والعقار بحيث لاتباع الأرض أو العقار لأكثر من مرتين خلال خمس أو ست سنوات على سبيل المثال لغرض مساندة السياسة النقدية في تثبيت الأسعار وإستهداف التضخم .

ب) المعالجات على المدى البعيد :

١. في البدء ينبغي أن تستكشف السلطة النقدية وتحدد فيما بعد القنوات التي تنتج التضخم وتدفع به إلى معدلات عالية لأن التعرف على هذه القنوات يعطي السلطة النقدية تصوراً واضحاً عن كيفية معالجة التضخم . التضخم النقدي في العراق والتضخم الناتج عن تدمير القطاع الخاص العراقي وتعطيل معظم منشآت القطاع العام خاصة وأن هناك ١٩٢ منشأة مملوكة للدولة يبلغ مجموع العاملين فيه أكثر من٥٠٠٠٠٠ موظف[١٩]، كل ذلك هو عملية منظمة شكلت معضلة Dilemma لها إمتدادات وإرتباطات مالية وأخرى تخص أنواع السلع وأسواق العملة والفجوة بين

الدخول وضغوط خارجية . كما أن هناك فئات لها مصالح ومنافع في بقاء واستمرارية الحلقة المفرغة للتضخم . لذلك كله فأن أية عملية لأستهداف التضخم ينبغي أن تقترن بسياسة مالية منضبطة ومتوازنة مع السياسة النقدية ومعالجات على المستوى الكلي ومحاربة الفساد المالي والأداري المتأصل في مفاصل المؤسسات الحكومية . وتأصيل حكم القانون والقضاء العادل .

الجدول رقم (١)معدل التضخم في العراق (١٩٨٣ = ١٠٠)

السنة	معدل التضخم
١٩٨٦	٢,٨
١٩٩٠	٦,٣
١٩٩١	-,١٨
١٩٩٢	-,٣٣
١٩٩٣	-,١٠٠
١٩٩٤	-,١٦٨
١٩٩٥	-,٢٦٢٧
٢٠٠٠	-,٢٢٤٢
٢٠٠٠	-,٢٧٥٩
٢٠٠١	-,٢٧٥٩
٢٠٠٢	-,٣١٦٧
٢٠٠٣	٧٠٨٢,٢
٢٠٠٤	٨٨١٦,٦
٢٠٠٥	١٣٠٧٣,٨
٢٠٠٦	١٤٨١٦,٤
٢٠٠٧	-,١٥٩١٠

المصدر : البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية ٢٠٠٤-٢٠٠٦, وزارة التخطيط والتعاون الأنمائب, الأحصائية السنوية, أعداد مختلفة .

المصادر

١) هشام ياس شعلان, آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق, دار الشؤون الثقافية العامة ٢٠٠٤, بغداد, ص ٢٣.

٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع, مراجعة د. صالح ياسر, المشروع الأقتصادي لسلطة الأحتلال, مجلة الثقافة الجديدة, العدد ٢٠٠٨/٣٢٤، بغداد, ص ١٧-١٨.

٣) تقرير البنك المركزي العراقي ٢٠٠٦, بغداد, ص ١٩.

٤) موقع وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي, ميزان المدفوعات . www . Cosit qov. lq .

٥) لمزيد من التفاصيل, مراجعة د. سيف الدين محمد خلف الحديثي, القطاع الخاص ومستقبل الأقتصاد العراقي في كتاب (رؤية في مستقبل الأقتصاد العراقي) مجموعة مؤلفين, مركز العراق للدراسات ٢٠٠٥ بغداد .

٦) د. هجير عدنان زكي, دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية إستخدامها في تحديد أسعار الصرف . مجلة دراسات إقتصادية السنة (٣) العدد (١) بيت الحكمة, شتاء ٢٠٠١ بغداد, ص ٨٠ .

٧) الأسكوا، الاحصاءات الأقتصادية لغرب آسيا ٢٠٠٦ .

٨) وزارة الأعمار والأسكان . وقائع المؤتمر الوطني الأول للاسكان بالمشاركة مع وحدة المستوطنات البشرية .الأمم المتحدة ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠٠٩ بغداد .

٩) د. عبد الجبار عبود الحلفي, البطالة في العراق . إشارة خاصة إلى بطالة الشباب, مجلة بحوث إقتصادية عربية العدد (٤٣-٤٤) ٢٠٠٨, الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية . القاهرة ص ٩٤-١٠٦.

١٠) جريدة المدى . العدد ٤١٠ في ٢٠٠٥/٦/٢١ . إجتماع مستشار وزير الصناعة بالمديرين العامين للوزارة . المستشار الاعلامي لوزارة الصناعة .

١١) أنزوكروتشي . ومحسن خان . الأنظمة النقدية وإستهداف تقليل التضخم, مجلة التمويل والتنمية, سبتمبر /٢٠٠٠ صندوق النقد الدولي, واشنطن ص ٤٩.

١٢) إسماعيل احمد الشناوي, إستهداف التضخم والدول النامية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, جامعة عين شمس, صيف ٢٠٠٤ القاهرة .

١٣) موقع البنك المركزي العراقي WWW . Criq . org.

١٤) المصدر السابق نفسه .

١٥) موقع صندوق النقد الدولي WWW.imf .org . External/ np/ ddr/ debter.

١٦) هاشم ذنون الأطرقجي . جريدة الصباح . العدد ١٥٧١ في ٢٠٠٩/١/١٤ . بغداد ص ١٤ .

١٧) د. باتع خليفة الكبيسي, الأقتصاد العراقي وتحديات المستقبل (وقائع طاولة المدى المستديرة في كردستان), جريدة المدى, العدد ٦٥٦ في ٢٠٠٤/٤/٣٠. مؤسسة المدى, بغداد, ص٩.

١٨) عبد الجبار عبود الحلفي, ثلاث ستراتيجيات لمعالجة التضخم في العراق, جريدة المدى . العدد (١٢) في ٢٠٠٣/١٠/٢١، مؤسسة المدى، بغداد, ص ١٢.

١٩) وزارة التخطيط والتعاون الأقليمي, الملخص المعد لأدارة الحوار الأقليمي حول ستراتيجية التنمية الوطنية, بغداد ٢٠٠٩, ص١.

المراجع

١) اسماعيل احمد الشناوي, إستهداف التضخم في الدول النامية, مجلة كلية التجارة للبحث العلمي, جامعة عين شمس, صيف ٢٠٠٤ . القاهرة .

٢) أنزوكروتشي, ود. محسن خان . الأنظمة النقدية وأستهداف تقليل التضخم, مجلة التمويل (التنمية / سبتمبر ٢٠٠٠، صندوق النقد الدولي . واشنطن .

٣) د. باتع خليفة الكبيسي, الاقتصاد العراقي وتحديات المستقبل (وقائع طاولة المدى المستديرة في كردستان العراق) جريدة المدى . العدد ٦٥٦ في ٢٠٠٤/٤/٣١. بغداد .

٤) جريدة المدى, العدد ٤١ في ١٢٢/ ٢٠٠٥/٦. بغداد .

٥) سيف الدين محمد خلف الحديثي, القطاع الخاص ومستقبل الأقتصاد العراقي (رؤية في مستقبل الأقتصاد العراقي) مجموعة مؤلفين . مركز العراق للدراسات ٢٠٠٧ .

٦) د. عبد الجبار عبود الحلفي, ثلاث ستراتيجيات لمعالجة التضخم في العراق, المدى, العدد (١٢) ٢٠٠٣/١٠/٢١) بغداد .

٧) د. عبد الجبار عبود الحلفي, البطالة في العراق, إشارة خاصة إلى بطالة الشباب / مجلة بحوث إقتصادية عربية (٤٣-٤٤) ٢٠٠٨, القاهرة .

٨) د. صالح ياسر, المشروع الأقتصادي لسلطة الاحتلال . الثقافة الجديدة ٢٠٠٨/٣٢٤.

٩) موقع البنك المركزي العراقي . www. Criq . org .

١٠) موقع صندوق النقد الدولي www . imf . org . External/ np l ddr l debter.

١١) موقع وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي : www . Cosit . qov . iq.

١٢) هشام ياس شعلان, آليات التحول في نظام التخطيط المركزي إلى نظام إقتصاد السوق . دار الشؤون الثقافية العامة ٢٠٠٤ . بغداد .

١٣) د. هجير عدنان زكي, دراسة فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف. مجلة إقتصادية السنة (٣) العدد (١) بيت الحكمة, شتاء ٢٠٠١, بغداد .

١٤) وزارة الأعمار والأسكان. وقائع المؤتمر الوطني الأول للأسكان (١٤-١٥) كانون الأول ٢٠٠٩.